A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

PCT/WG/13/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 17 فبراير 2020

معاهدة التعاون بشأن البراءات

الفريق العامل

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، من 26 إلى 29 مايو 2020

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير عن الدورة السابعة والعشرين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة السابعة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي عُقد في غاتينو، كندا، يومي 6 و7 فبراير 2020. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس على مُلخَّص رئيس الاجتماع غير الرسمي العاشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي عُقد في غاتينو من 3 إلى 5 فبراير 2020، أي قُبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. *إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة السابعة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/27/16)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة السابعة والعشرون، غاتينو، 6 و7 فبراير 2020

ملخص الرئيس
(أحاط الاجتماع علماً به، وهو مُستنسَخ من الوثيقة PCT/MIA/27/16)

المقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته السابعة والعشرين في غاتينو، كندا، يومي 6 و7 فبراير 2020.

2. وكانت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية مُمثَّلةً في الدورة: مكتب البراءات النمساوي، والمعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، والمكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل، والمكتب الهندي للبراءات، ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب اليابان للبراءات، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل، والمكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية، والمعهد الأوكراني للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

افتتاح الدورة

4. ورحب السيد جون ساندیج، نائب المدير العام للويبو، بالمشاركين نيابة عن المدير العام للويبو وشكر المكتب الكندي للملكية الفكرية على استضافة الاجتماع.

انتخاب الرئيس

5. ترأس الدورة السيد آلان ترويكوك، مستشار رئيسي، سياسة البراءات والشؤون الدولية، المكتب الكندي للملكية الفكرية.

اعتماد جدول الأعمال

6. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة PCT/MIA/27/1 Prov. 2.

إحصاءات قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات

7. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدَّمه المكتبُ الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات.[1]

المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

8. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي، بما في ذلك عقد اجتماع فعلي للفريق الفرعي في عام 2021.

الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

9. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/2.

10. وأفاد المكتب الدولي بأن الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تعمل بشكل جيد بحسب الإجراءات القائمة. وأن التطورات جارية في طائفة واسعة من المجالات، ولكن ينبغي للإدارات أن تحيط علماً بأن تسليم الخدمات الجديدة سيكون أبطأ مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة رغم بذل جهود كبيرة لنقل الخدمات الأساسية إلى منصة مرنة وآمنة، والاستمرار في دمج خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات مع منصة الويبو للملكية الفكرية. وأكد المكتب الدولي أن هذا العمل سيكون غير مرئي إلى حد بعيد لمستخدمي خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وستضمن النتيجة النهائية توافر الخدمات الشبكية لمعاهدة البراءات، الممتاز حاليا، وتحسينها وتمهيد الطريق لتطوير وظائف جديدة في المستقبل. غير أن الآثار الواضحة الرئيسية على المدى القصير ستكون تجربة أكثر سلاسة واتساقا للمودعين ومستخدمي خدمات الويبو على اختلاف مجالاتها، مثل نظامي لاهاي ومدريد وركن البراءات وأكاديمية الويبو. والتحسينات الكبيرة في الخدمات تتطلب عموما تنسيقا فعالا للأنشطة والتطوير بين المكتب الدولي والمكاتب الوطنية.

11. وتستخدم الإدارات مجموعة متنوعة من الخدمات الشبكية لمعاهدة البراءات، بما في ذلك نظام ePCT ونظام eSearchCopy ونظام الويبو للنفاذ المركزي (DAS) ونظام تبادل البيانات الإلكتروني (PCT-EDI) ونظام WIPO CASE والخدمات الشبكية لركن البراءات وخدمة الويبو لتحويل الرسوم. وكانت هذه الخدمات جزءا رئيسيا من عملياتها واعتبرتها فعالة للغاية عموما. وأعربت بعض الإدارات عن اهتمامها بتطوير خدمات الإبلاغ لنظام ePCT. وأعرب عن بعض الاهتمام بمواصلة تطوير خدمات النظام الالكتروني لمعاهدة البراءات للمساعدة في دخول المرحلة الوطنية. وتساءلت إحدى الإدارات عن المدى الذي ينبغي أن تذهب إليه الاقتراحات بشأن تبادل البيانات بين الطلبات الوطنية وإيداع الطلبات الدولية ودخول المرحلة الوطنية، وأشارت إلى الفوائد المحققة في إعادة استخدام البيانات بفعالية، ولكنها أشارت أيضا إلى التغيرات في البيانات بين المراحل نظراً للخيارات التي يتخذها مودع الطلب والاختلافات في القوانين والأنظمة الوطنية.

[1] تتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني عبر الرابط التالي:
https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=468681.

12. وتعمل خدمة نسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy) بشكل جيد. فقد أشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أن نهجه التدريجي للانتقال أتاح الانتقال السلس عن طريق تقييم تسليم الوثائق مع إمكانية التحكم في عدد الحالات وإيجاد بديل احتياطي في حال وجود مشاكل. وأعرب عن أمله في الانتقال بالكامل إلى هذه الخدمة، ويفضل أن يكون ذلك بحلول نهاية العام، أو على الأقل في عام 2021.

13. وأكدت الإدارات مجددا أن الانتقال إلى تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة بنسق XML يعد هدفا مهما، وأعربت عدة إدارات إضافية عن نيتها البدء في تقديم تقارير بنسق XML في عام 2020 أو عام 2021. وردا على استفسار بشأن الإشارة في الفقرة 27 من الوثيقة إلى الأخطاء والاختلافات في التنفيذ، أوضح المكتب الدولي أن المعيار الخاص بهذه التقارير يتيح خيارات عديدة، على سبيل المثال تلك المتعلقة بعرض الفقرات والفئات والمطالبات ذات الصلة بالوثائق المستشهد بها. فقد تعاملت الإدارات مع هذه المسألة بطريقة مختلفة، وقدمت هياكل مختلفة للمعلومات المتعلقة بحالات مشابهة. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الخيارات داخل التقارير، مما يجعل اختبار جميع الاحتمالات أمرا صعبا، مع اكتشاف بعض المسائل الثانوية بعد شهور من الاستخدام المباشر. وكذلك نشأت بعض الصعوبات أيضا من كون الفاحصين يقومون، في كثير من الأحيان، بإعداد تقارير في أنظمة صممت لإصدار تقارير باستخدام تكنولوجيات مختلفة، وأحيانا ما تحتوي تقارير البحث على سمات عرض لا يستطيع نسق XML قبولها. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تساعد المكتب الدولي على تطوير أدوات إعداد التقارير في إطار نظام ePCT، التي ينبغي أن تصدر منها قريبا دفعة من التحسينات، بما في ذلك ترتيبات استيراد قوائم الاستشهاد من أدوات البحث. وأعربت تلك الإدارة عن أملها في استخدام نظام ePCT كأداة رئيسية لتوليد التقارير. ونتيجة لذلك، ستكون سهولة الاستخدام والموثوقية من الخصائص الرئيسية.

14. وأكدت عدة إدارات على أهمية المضي قدما نحو معالجة النصوص بالكامل فيما يخص نص الطلب، وأن قبول الإيداعات بنسق DOCX يبدو أكثر السبل الواعدة للمضي قدما في هذا الصدد. وأشار المكتب الدولي إلى أنه لم يكن على علم بأي مقارنة مفصلة أجريت بين نواتج المحوّلات المختلفة الجاري تطويرها. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها ستبدأ قريبا تجريب نسق DOCX في الطلبات الإقليمية وأشارت إلى الحاجة إلى مزيد من التنسيق في هذا المجال.

15. ووافقت الإدارات على أن الانتقال نحو إصدار بيانات قابلة للقراءة آليا، أمر مستحسن في مجالات أخرى أيضا. ولكن، يجب النظر في الأولويات. وإضافة إلى ذلك، فقد تبرز مسائل بشأن توافق المكاتب التي تضع خدمات جديدة وفقا لمعيار الويبو ST.96.

16. وردا على تعليق، أكد المكتب الدولي أن العدد الموضح من الطلبات التي سجل أنها تحتوي على رسومات ملونة أو ذات تدرج رمادي لا يقدم تقديرا واقعيا لعدد الطلبات التي كانت كذلك حقيقة.

17. وأعربت بعض الإدارات عن اهتمامها بخدمات التبادل بين الآلات، مما يفتح الباب أمام إمكانيات استحداث عمليات جديدة وأكثر فعالية. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تأمل في أن تنهي قريبا استخدام أقراص الفيديو الرقمية بشأن القاعدة 87 واستبدالها باسترجاع المعلومات باستخدام الخدمات الشبكية.

18. ورحبت الإدارات بإمكانية أن تتم قريبا إحالة الوثائق الرسمية إلى مودعي الطلبات، بحسب موافقتهم، عبر إرسال إخطار يسمح للمودع بتنزيل نسخ من الوثائق من نظام ePCT. إذ من شأن ذلك أن يحسن الخدمة إلى حد كبير بالنسبة

للمودعين ويقلل في الوقت نفسه من التكاليف التي تتكبدها الإدارات. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تعتزم تقديم خدمة مماثلة من خلال أنظمتها الشبكية الخاصة.

19. وذكر أن خدمة الويبو لتحويل الرسوم تعمل بشكل جيد بالنسبة إلى الإدارات المعنية المذكورة. وأشير إلى ضرورة وضع معلومات متسقة وقابلة للقراءة آليا عن مدفوعات الرسوم كي تعمل الخدمة بكفاءة وفعالية على المدى الطويل. وأعربت عدة إدارات عن أملها في أن تقدم قريبا أنظمة دفع مركزية؛ وشددت إدارات أخرى على أن ذلك يجب أن يكون ترتيبا اختياريا نظرا للمسائل الإجرائية التي قد تنطبق على بعض العملات أو القوانين والإجراءات الوطنية.

20. ووافقت إحدى الإدارات ما ذكر من أن إدخال تحسينات على شكل وثائق الأولوية الإلكترونية ومحتواها ونقلها أمر مرغوب فيه، واقترحت تحسين الوثائق للمساعدة على فهم الاحتياجات المختلفة، فضلا عن آليات التفاعل مع نظام خدمة النفاذ الرقمي. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تتوقع أن تصبح قريبا مكتبا للإيداع في نظام خدمة النفاذ الرقمي.

21. وفيما يتعلق بالدور الإضافي الذي تضطلع به كمكاتب تسلم طلبات، أشارت بعض الإدارات إلى أنها تأمل في أن تتمكن قريبا من وقف استخدام نظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE). وأشار أحد المكاتب إلى أنه سيدمج نظام الإيداع الإلكتروني لمعاهدة البراءات ضمن خدماته المحلية قريبا، مما سيسمح بتقديم خدمة كاملة للإيداع بناء على معاهدة البراءات من خلال حسابات المستخدمين الخاصة بالمكتب.

22. وأكدت عدة إدارات مجددا دعمها للاستخدام المتزايد لنظام WIPO CASE من قبل المكاتب المعينة. وشددت إحدى الإدارات على أهمية إضافة التصنيف التعاوني للبراءات، مؤخراً، إلى خدمة البحث في ركن البراءات.

23. واتفقت الإدارات عموما على الاتجاه المقترح لتطويرات الخدمات الشبكية لمعاهدة البراءات، لجعل النظام أسهل استخداماً، ولكنها أشارت إلى الحاجة إلى معلومات مبكرة وأكثر تفصيلا للتخطيط للتطويرات بفعالية، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوافق التطويرات مع مجموعة متنوعة من الأنظمة القانونية والمعلوماتية الوطنية المختلفة، فضلا عن المنافسة مع الأولويات الأخرى للمطورين.

24. وأحاط الاجتماع علماً بالتطورات التي شهدتها الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ووافق على الأولويات المُبيَّنة في الوثيقة، مع مراعاة التعليقات المذكورة أعلاه.

تعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية

25. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/10.

26. وأيدت الإدارات أهداف الوثيقة لتعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والوطنية لمعاهدة البراءات. واتفقت الإدارات أيضا على الهدف المتمثل في أن يكون البحث الدولي ذا جودة عالية لكي تستخدمه المكاتب في المرحلة الوطنية ويضمن قدرة أكبر على التنبؤ بالنسبة للمودعين. ومع ذلك، رأت إدارات عديدة أن التعديل المقترح على الفقرة 09.15 ليس واضحا، ولا سيما مصطلح المقارنة "أعلى". ولم تتمكن هذه الإدارات من قبول التعديل المقترح في هذه المرحلة، رغم استعداد بعض الإدارات الأخرى لقبول النص الإضافي بالصيغة التي اقترحها مكتب اليابان للبراءات. وأشار المكتب الدولي إلى أن جودة البحث تتعلق بكل من البحث نفسه ونطاقه، وينبغي مراعاة تعريف معاهدة البراءات لحالة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة، التي تهدف

إلى ضمان أن يكون البحث الدولي مفيدا للقوانين الوطنية لجميع الدول المتعاقدة. ولذلك وافق مكتب اليابان للبراءات على مناقشة التعديل المقترح على الفقرة 09.15 بشأن المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل التوصل إلى صيغة من شأنها تحقيق توافق في الآراء قبل التشاور الرسمي من خلال تعميم من تعميمات معاهدة البراءات.

27. وفيما يتعلق بالاقتراحات الواردة في مرفق الوثيقة، اتفقت الإدارات على استعراض القائمة التي وضعتها إدارات للإشارة إلى اقتراحات تعتبرها ذات أولوية واقتراحات تساورها شواغل بشأنها من خلال المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة. ومن شأن ذلك أن يمكّن مكتب اليابان للبراءات من وضع مقترحات أكثر تحديدا بشأن تدابير معينة للدورات المقبلة للاجتماع.

28. ودعا الاجتماع مكتب اليابان للبراءات إلى:

(أ) توجيه المناقشات على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح تعديل الفقرة 09.15 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث والفحص التمهيدي؛

(ب) وإعداد مقترحات أكثر تفصيلا أو دعوة الإدارات إلى التعليق من خلال المنتدى بشأن القضايا المتبقية في مرفق الوثيقة التي لم يتم إرسالها حتى الآن

المشروع الرائد للتعقيب على تقرير البحث الدولي

29. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/3.

30. وأعربت الإدارات التي شاركت في المشروع عن تقديرها للتعقيبات على عمليات البحث الدولية من طرف مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية كمكتب معين، وشجعت الإدارات الدولية الأخرى على المشاركة في المشروع الرائد. وأبدت بعض الإدارات التي لم تشارك في المشروع الرائد اهتماما بالانضمام له.

31. وتساءلت إحدى الإدارات عما إذا كان حجم العينة الصغيرة يكفي لاستخلاص استنتاجات من التعليقات. ومع ذلك، رأت هذه الإدارة أن التعقيبات الخاصة بكل حالة على حدة من المشروع الرائد ستكون مفيدة، وأعربت عن اهتمامها بالمتابعة المضطلع بها فيما يتعلق بأسباب العثور على حالة تقنية صناعية سابقة إضافية خلال المرحلة الوطنية. وأفادت إدارة أخرى قامت بتحليل صغير النطاق لتعقيباتها الخاصة على تقارير البحث، أنه كان من الصعب استخلاص استنتاجات عامة، ولكن كان من المفيد الحصول على تعقيبات خاصة بشأن الاستشهادات المتعلقة بالأدبيات غير المتعلقة بالبراءات واستراتيجية البحث.

32. وأشارت إحدى الإدارات إلى الاقتراح الداعي إلى "وضع نظام للتعقيبات من المكاتب المعينة إلى إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي" (D-4) في مرفق الوثيقة PCT/MIA/27/10، واقترحت النظر في التعقيبات الواردة من المشروع الرائد جنبا إلى جنب مع هذا الاقتراح من أجل استكشاف آلية مشتركة للتعقيب.

33. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/27/3.

اقتراح لتعزيز تحسين تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب

34. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/15.

35. ورحَّبت الإدارات بمبدأ إجراء دراسة استقصائية بغية تحسين شكل ومحتوى ونسق تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب. ومع ذلك، ذكرت الإدارات تعليقات على كل من المحتوى والمنهجية اللتين تتطلبان المزيد من البحث.

36. ومن حيث المحتوى، رأت إحدى الإدارات أن الإطار B3 من الدراسة الاستقصائية المقدم إلى فاحصي إدارات البحث الدولي يتجاوز نطاق الهدف المتمثل في تحسين الاستمارة. ونظرا إلى أن الدراسات الاستقصائية ستتم على مستوى الأفراد، اقترحت إدارة أخرى أن يقدم الاستقصاء تفسيرا للمستخدمين بغية توضيح الغرض من الدراسة الاستقصائية، وكذلك إشارة إلى أن أي تغييرات مقترحة في الردود لا يمكن تنفيذها إلا بعد التشاور مع المكاتب المتأثرة بالتغييرات، وقد تتطلب مناقشة أوسع من جميع الدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات. وعلاوة على ذلك، سيتطلب تنفيذ أي تغيير في نسق تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب وقتا لتعديل الأنظمة المعلوماتية.

37. وفيما يتعلق بالمنهجية، رأت إحدى الإدارات أن منهجية إجراء دراسات استقصائية لمكاتب الملكية الفكرية منهجية غير واضحة، ولكنها حددت أوجه التشابه المحتملة مع الدراسة الاستقصائية بشأن استراتيجيات البحث قيد المناقشة، التي تهدف أيضاً للحصول على تعقيبات على مستوى الأفراد. وفيما يتعلق بالتعليقات الواردة من المستخدمين، اقترحت الإدارة ذاتها اتباع نهج مزدوج، أي إرسال الاستبيان إلى مجموعات المستخدمين وأن تتواصل المكاتب أيضا مع أوساط المستخدمين الخاصة بها. وشددت إدارة أخرى على أن استكمال الاستبيان ينبغي ألا يكون عبئا على الفاحصين أو المستخدمين. وتساءلت إحدى الإدارات عن مجموعات المستخدمين التي سيجري التشاور معها من خلال تعميمات معاهدة البراءات.

38. واقترحت إحدى الإدارات دمج تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب في استمارة واحدة لأن ذلك من شأنه أن يسهل فهم الاستمارات ويبسط إنتاجها، بما أن بعض المعلومات تتكرر في كليهما. ورغم أن الوضع الحالي قد لا يكون مثاليا، أشار المكتب الدولي إلى أن ترجمة ونشر تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب أمران مختلفان، ولذلك فإن نسق XML المصمم بشكل مناسب قد يسهل توليد الأجزاء المختلفة ومعالجتها آليا، حسب الاقتضاء.

39. واتفق الاجتماع على مناقشة محتوى الدراسة الاستقصائية ومنهجيتها على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة بهدف التوصل إلى اتفاق لإجراء الدراسة الاستقصائية.

اقتراح إحالة مرفقات تقرير الفحص التمهيدي الدولي كوثائق منفصلة

40. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/4.

41. واتفقت الإدارات الدولية على أنه سيكون من الأسهل، عموماً، على إدارات الفحص التمهيدي الدولي والمكاتب المختارة على حد سواء، إرسال تقرير الفحص التمهيدي الدولي ومرفقاته وجميع الوثائق الأخرى كملفات منفصلة، شريطة أن:

(أ) لا يؤدي ذلك إلى أي تغيير أو عدم يقين بشأن الوثائق التي يمكن أن يطلب من مودعي الطلبات ترجمتها عند دخول المرحلة الوطنية؛

(ب) وأن تقدم الملفات إلى المكاتب المختارة (سواء على الشاشة في ركن البراءات أو من خلال ركن البراءات أو خدمات الشبكية لنظام ePCT) بطريقة تبين بوضوح أنها تشكل حزمة واحدة.

42. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، من المهم أيضا أن تتاح للجمهور الآراء والرسائل المكتوبة بموجب القاعدتين المعدلتين 71 و94، اللتين ستدخلان حيز النفاذ في يوليو 2020، ووفقا للترتيب الزمني كي يسهل فهم الملف. وذكر المكتب الدولي أن ذلك سيتطلب ترميز الوثائق على نحو صحيح من قبل إدارة الفحص التمهيدي الدولي عند إرسالها، وأنه ينبغي ضمان توثيق واضح للمعيار المناسب لذلك.

43. وقد أتمتت بعض الإدارات عملية الجمع بين تقرير الفحص التمهيدي الدولي ومرفقاته. ولكن تقديم هذه الوثائق كوثائق منفصلة في المستقبل سيتطلب بعض التطوير. وأشار المكتب الدولي إلى أنه نظراً لعدم توخي أي تغيير في اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات أو التعليمات الإدارية، فإن الترتيب سيكون توصية وليس شرطا. ولا يلزم إجراء التغييرات على الفور، مشيرا إلى أن بعض الإدارات تحتاج إلى وقت كبير لتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتنفيذ التغييرات، ولكن ينبغي مراعاتها عند القيام بأعمال التطوير ذات الصلة. وبالنسبة للعديد من الإدارات، ستبرز قريبا حاجة للتطوير في سياق إعداد تقارير الفحص التمهيدي الدولي بنسق XML. وبالنسبة لتلك الإدارات، يمكن النظر في أفضل الممارسات، ولكن المعيار يسمح إما بوثائق منفصلة أو بمجموعة من الوثائق ذات الفهرسة العالية الجودة التي يمكن أن تتيح التقسيم الدقيق والتلقائي للعناصر عند الاقتضاء.

44. واقترحت إحدى الإدارات وضع استمارة لمساعدة المودعين على تقديم حجج بموجب القاعدة 66.3 (أ) والخطابات المشار إليها في القاعدة 66.8(أ أو (ب) بشأن تحديد الفروق بين الأوراق البديلة والأوراق المستعاض عنها، وكذلك أساس التعديل في الطلب كما أودع.

45. وأوصى الاجتماع بأن يعد المكتب الدولي اقتراحات لتنفيذ إحالة تقرير الفحص التمهيدي الدولي والمرفقات المرتبطة به والوثائق الأخرى ذات الصلة كوثائق منفصلة.

التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي وإعلان مكاتب تسلم الطلبات اختصاص الإدارة بذلك

46. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/6.

47. وقدم المكتب الهندي للبراءات الاقتراح، الذي يهدف إلى إتاحة خيارات أكثر حرية لمودعي الطلبات. وأيدت عدة مجموعات من المستخدمين نسخة الاقتراح المقدم إلى الدورة الثانية عشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات، واعتبر المكتب الهندي للبراءات أن الاختيار الحر أكثر عدالة من اختيار يفرضه مكتب تسلم الطلبات. وقال إن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي نظام متعدد الأطراف للحماية وذكر ضرورة بذل الجهود لتحسين هذا التعاون المتعدد الأطراف إلى أقصى حد ممكن ورأى أن تنفيذ الاقتراح سيكون خطوة جيدة في هذا الاتجاه. وذكر أيضا أن الخيارات التي تم التوصل إليها في حال احتواء الطلبات الدولية على مودعين من عدة دول أظهرت أن مودعي الطلبات يرحبون بالاختيار الحر. وأخذت بعين الاعتبار مختلف الشواغل التي أعربت عنها المكاتب والدول المتعاقدة، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بحجم العمل بكل لغة وأثر البروتوكول على مركزية النظام الأوروبي للبراءات، عند تعديل الاقتراح. وأشار إلى المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الأخير للفريق الفرعي المعني بالجودة حيث تم تحديد "إمكانية التنبؤ" بجودة البراءات. ورأى أن التقدم المحرز في المشروع

الرائد للمكاتب الخمسة بشأن البحث والفحص التعاونيين يشير إلى اهتمام مودعي الطلبات بالاستفادة من خدمات مكاتب متعددة لأن ذلك من شأنه أن يضمن إمكانية التنبؤ على نحو أفضل. وذكر المكتب أنه يرى أن مودعي الطلبات هم أفضل حكم لتأكيد جودة الخدمات التي يحصلون عليها باعتبارهم الزبائن النهائيين للخدمات، وفي المستقبل، قد يرغب المودعون في الاستفادة من أي خدمة ستكون متاحة أو مجموعة من الخدمات لضمان إمكانية التنبؤ بالتقارير. ومع نشر الطلب رقم ثلاثة مليون بناء على معاهدة البراءات، أصدر المدير العام مذكرة علقت على أن المسار الرئيسي لمعالجة القضايا التي تواجه معاهدة البراءات هو التركيز مجددا على عنصر "التعاون" في المعاهدة، وذلك يتطلب تغييرات في سلوك المكاتب والإجراءات التي تتخذها بدلا من إدخال تغييرات كبيرة على الإطار القانوني. ورأى المكتب الهندي للبراءات أن الاقتراح شدد على سلوك المكاتب وإجراءاتها للمضي قدما في التعاون على النحو المقترح في مذكرة المدير العام. وأشار إلى الفقرة 78 من المذكرة التي ناقشت خيار إدارة البحث الدولي، والتي خلصت إلى ضرورة النظر فيما إذا كان التنافس بين الإدارات قد يؤدي دورا في الحفاظ على الجودة والاتساق، وذكر أن الاقتراح يتماشى مع ما سبق. ويمكن، مع الإرادة الجماعية للإدارات الدولية، العثور على تدابير مثل الحد المؤقت لأعداد الطلبات المرسلة إلى إدارات معينة. ويمكن استخدام التكنولوجيا لمواجهة التحديات.

48. وشكرت الإدارات المكتب الهندي للبراءات على الاقتراحات، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بالضمانات. ومع ذلك، واصلت الإدارات الإعراب عن قلقها إزاء إتاحة خيار حر تماما لمودعي الطلبات. فقد يكون لذلك آثار على التشريعات الوطنية والقوى العاملة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات في المكاتب. وأعربت إحدى الإدارات عن قلقها من أن يؤدي ذلك إلى التنافس على التسعير وإلى إهمال الجودة. وأشارت إدارة أخرى إلى الصعوبات في إدارة الرسوم، فضلا عن الآثار على المصالح المالية للإدارات فيما يتعلق بإجراء البحوث الخاصة بمواطنيها. وأشارت إحدى الإدارات التي عملت بالفعل لفائدة عدد كبير من مكاتب تسلم الطلبات، وبوصفها مكتبا لتسلم الطلبات، إلى أنها تقدّم خيارات كثيرة من إدارات البحث الدولي البديلة، وذكرت أن الاختيار الواسع جلب فوائد، ولكن له أعباء أيضا. وأضافت أن من الصعب إدارة التقييدات على عدد عمليات البحث وأن هناك حاجة إلى درجة عالية من اليقين للمودع بأن إدارة معينة لا تزال متاحة. ومع ذلك، وفي حدود ما إذا كان الاقتراح لا يزال اختياريا، لم يكن للإدارة المذكورة أي اعتراض عليه. وأعربت إدارة أخرى تعمل لفائدة عدد أكبر من مكاتب تسلم الطلبات، والتي لم ترفض قط التماسا لتصبح إدارة مختصة، عن رغبتها في الاحتفاظ بالحق في إدارة العلاقات.

49. وأعرب المكتب الهندي للبراءات عن تفهمه للشواغل المتعلقة بإمكانية التنبؤ بحجم العمل وأثر أنظمة تكنولوجيا المعلومات. ورأى أن من الممكن التفكير في الانتقال التدريجي نحو توزيع مختلف للعمل على نطاق الإدارات الدولية.

50. وخلص الرئيس إلى أنه لم تعرب أي إدارة عن معارضتها، وأشار إلى الطبيعة الاختيارية للاقتراح، ولكن مجموعة واسعة من الإدارات أبدت شواغل توحي بأنه من غير المرجح أن تتيح خيارا حرا، لا في دورها كمكتب تسلم الطلبات ولا بصفتها إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.

اقتراح بشأن معالجة المعلومات الخاصة بالتصاميم الصناعية في الطلبات الدولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

51. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/14.

52. وأقرت الإدارات بأوجه القصور في معالجة الرسومات، بوصفها مكاتب لتسلم الطلبات لا تمتثل للقاعدة 11، التي تمت صياغتها عند استلام الطلبات ومعالجتها على الورق. وعلى غرار مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، أصدرت إدارات أخرى الاستمارة PCT/RO/106 بشأن نسبة كبيرة من الطلبات بسبب وجود عيوب في الرسومات. وإضافة إلى ذلك، فإن الشرط القاضي بأن يكتفي مكتب تسلم الطلبات بالتحقق من الامتثال طالما كان الامتثال ضروريا لغرض النشر الدولي الموحد بما فيه الكفاية والمنصوص عليه في القاعدة 3.26 (أ)"1"، لم يكن واضحا. وعندما طبقت مكاتب تسلم الطلبات هذه المتطلبات بصرامة بهدف تسليط الضوء على القضايا المحتملة في المرحلة الوطنية، غالبا ما كان المودعون يودعون المزيد من الرسومات التي ظلت لا تستوفي الشروط لأن الصياغة الواردة في الاستمارة PCT/RO/106 غير واضحة ويمكن أن تستلزم سحب مودع الطلب لهذه الرسومات أو سحب الطلب الدولي، وهو أمر نادر الحدوث في الممارسة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن أنشطة التواصل الإضافية مع أوساط المستخدمين يمكن أن توضح الوضع، مع لفت الانتباه إلى المعلومات وكيفية تجنب بعض العثرات.

53. ورغم وجود مشاكل في تفسير عبارة "نشر موحد بما فيه الكفاية" والشرح الوارد في الاستمارة PCT/RO/106 بشأن كيفية تصحيح العيوب، إلا أن بعض الإدارات لا ترى أن الاقتراحات الواردة في الوثيقة ستصحح بالضرورة المشاكل التي ووجهت في العديد من الطلبات الدولية التي تحتوي على عيوب في الرسومات. وذكرت بعض الإدارات أيضا أن تحديد خصائص النشر الموحد بما فيه الكفاية في الفقرة 14 من الوثيقة قد يؤسس معيارا منفصلا عن القاعدة 11. وبناء على ذلك، اقترح مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية العمل مع المكتب الدولي لاستكشاف سبل تحقيق المزيد من الكفاءة في معالجة الرسوم التي لا تمتثل للقاعدة 11. وفي هذا الصدد، علق المكتب الدولي قائلا إنه من المهم الوضوح بشأن الهدف من أي اقتراح. وهناك حاجة إلى استجابة سريعة للمشكلة العاجلة، ولكن قد يكون من المناسب وضع خطوط عمل أخرى للتعامل بشكل أكمل مع القضايا الأساسية. وفي هذا الصدد، اقترحت إحدى الإدارات أن يوضح المكتب الدولي احتياجاته من أجل تحقيق "نشر موحد بما فيه الكفاية" لأن ذلك سيساعد على تحديث المتطلبات المنصوص عليها في القاعدة 11 والتي يتعين على مكاتب تسلم الطلبات فحصها.

54. ودعا الاجتماع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى العمل مع المكتب الدولي لوضع اقتراحات لمعالجة المشاكل المرتبطة بالتعامل مع الرسومات غير الرسمية في الطلبات الدولية والقضايا ذات الصلة.

مشروع رائد بشأن تحويل ومقاصة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات

55. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/7.

56. وأعربت الإدارات المشاركة في المشروع الرائد بشأن تحويل الرسوم عن ارتياحها للتقدم المحرز، مشيرة إلى أن المشروع خفض التكاليف وعبء العمل. وشجعت هذه الإدارات على زيادة المشاركة، مشيرة إلى أن الفوائد ازدادت كثيرا مع تزايد عدد المكاتب المشاركة. وأعلنت الإدارات عن انتظارها للتعميم الذي يتضمن اقتراحات بشأن تعليمات إدارية تضفي طابعا رسميا على المشروع التجريبي. ورأت أن من المهم أن توفر التعليمات الإدارية مرونة كافية وتراعي المتطلبات الخاصة للقوانين والإجراءات الوطنية. وذكر المكتب الدولي أن الاقتراح يهدف إلى معالجة الحواجز القانونية التي تواجهها بعض المكاتب والسماح بالمشاركة بأدنى حد من التغيير في الإجراءات القائمة. ومع ذلك، فمن المهم أيضا تحديد طريق واضح للمضي قدما نحو تبادل المعلومات المتعلقة بالرسوم باستخدام صيغة فعالة ومتسقة وقابلة للقراءة آليا. ومن شأن ذلك أن يتيح للمكتب الدولي

الحد من عبء العمل اليدوي في التحقق من تحويلات الرسوم، وتوفير معلومات أفضل لمودعي الطلبات وضمان إمكانية تسليط الضوء فورا على أي تضارب ظاهر في المبالغ الواردة في التقارير، وتجنب التحويلات غير الصحيحة والحاجة إلى تصحيحها في الشهر التالي.

57. ويتلقى المكتب الأوروبي للبراءات حاليا تحويلات رسوم من 37 مكتبا لتسلم الطلبات بهذه الطريقة، وهو ما يمثل 95 بالمائة من حجم عمليات البحث التي يقوم بها للمكاتب الأخرى. ويأمل المكتب في توسيع العملية لتشمل التحويلات من جميع مكاتب تسلم الطلبات التي تعتبره إدارة مختصة بالبحث الدولي، ويفضل أن يكون ذلك في عام 2020 أو على الأقل بحلول نهاية عام 2021. وأعربت إدارات أخرى عن نيتها توسيع نطاق مشاركتها، إما من حيث الأدوار أو من حيث عدد المكاتب الشريكة التي ترسل التحويلات منها أو إليها. وأعربت إدارات أخرى عن نيتها الانضمام إلى الخدمة قريبا. وأقرت إحدى الإدارات بفوائد النظام من حيث المبدأ، ولكنها أشارت إلى أنها لن تكون في المستقبل القريب في وضع يسمح لها بإدخال التغييرات على أنظمة تكنولوجيا المعلومات اللازمة للانضمام.

58. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/27/7.

مراجعة نظام البحث الإضافي الدولي

59. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/5.

60. وأعربت بعض الإدارات عن تأييدها للدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات التوصية بمواصلة البحث الإضافي الدولي لفترة أخرى. وذكرت إحدى هذه الإدارات التي تقدم خدمة البحث الإضافي الدولي أن تكاليف تطوير تكنولوجيا المعلومات لتوفير البحث الإضافي الدولي لمودعي الطلبات كبيرة، وقد يكون من المكلف إجراء التغييرات اللازمة لوقف البحث الإضافي الدولي. وعلاوة على ذلك، أشارت هذه الإدارة إلى أن عدد الطلبات السنوية للبحث الدولي الإضافي قد تضاعف نظراً لزيادة الفترة الزمنية لالتماس بحث دولي إضافي إلى 22 شهرا اعتبارا من تاريخ الأولوية في عام 2017. وقالت إدارة أخرى من هذه الإدارات، التي لا تقدم خدمة البحث الإضافي الدولي، إنه يمكن النظر في إلغاء البحث الإضافي الدولي بعد تقييم المشروع التجريبي للبحث والفحص التعاونيين. وأشارت هذه الإدارة أيضا إلى أن معظم طلبات البحث الإضافي الدولي نشأت عن طلبات أودعت لدى مكتب تسلم الطلبات في الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية (CNIPA)، وأن الإدارة الوطنية الصينية يمكنها أن ترشح إدارات أخرى للبحث الدولي لتكون مختصة بشأن الطلبات الدولية المودعة لدى مكتبها الخاص بتسلم الطلبات.

61. ورأت بعض الإدارات الأخرى أنه ينبغي للدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات أن تنظر بجدية في خيار إلغاء البحث الإضافي الدولي، مشيرة إلى أسباب من بينها المخاوف التي أثارها المكتب الدولي بشأن التكاليف غير المتناسبة المتعلقة بتطوير تكنولوجيا المعلومات للحفاظ على النظام. وأشارت إحدى هذه الإدارات إلى أسباب طلب المستخدمين في الأصل إمكانية التماس بحث ثان خلال المرحلة الدولية، مثل الرغبة في البحث عن وثائق بلغات معينة يفهمها الفاحصون في إدارة بحث دولي معينة. ولكن المستوى المنخفض جدا لطلبات البحث الإضافي الدولي، قد تشير إلى أن مودعي الطلبات راضون عموما عن جودة البحث الدولي، الذي تحسن منذ إدخال البحث الإضافي الدولي، وأشارت إلى أن محركات البحث وأدوات الترجمة الآلية لقراءة الوثائق المكتوبة بلغات أخرى قد تحسنت في السنوات الأخيرة. وأفادت إحدى هذه الإدارات بأنها تلقت

طلبي بحث دولي إضافي في عام 2019 بعد فجوة مدتها سبع سنوات، الأمر الذي يتطلب موارد مكثفة للمعالجة بالنظر للفترة الزمنية الطويلة التي انقضت منذ البحث الإضافي الدولي السابق.

62. وذكرت مجموعة أخرى من الإدارات أنها لا تفضّل مواصلة البحث الإضافي الدولي تفضيلاً واضحاً. وذكرت إحدى تلك الإدارات أنها تلقت عددا كبيرا من طلبات البحث الإضافي الدولي من مودع واحد لم يعد يستخدم الخدمة. ومع ذلك، رأت هذه الإدارة أن البحث الإضافي الدولي قد يكون مفيدا لمودع الطلب إن تضمن الطلب موضوعات وردت في القاعدة 39 وخضعت للبحث من قبل بعض إدارات البحث الدولي، ولكن ليس من قبل أية إدارات سبق أن رشحها مكتب تسلم الطلبات لإجراء البحث الدولي الرئيسي.

63. ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى الأخذ بتعليقات الإدارات الدولية بشأن البحث الإضافي الدولي في الفقرات من 59 إلى 62 أعلاه، وفي الوثيقة المتعلقة بالبحث الإضافي الدولي لكي ينظر فيها الفريق العامل في سياق التحضير لاستعراض الجمعية لمسألة البحث الإضافي الدولي في عام 2020.

المشروع الرائد بشأن البحث والفحص التعاونيين في معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير مرحلي

64. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/13.

65. وأبلغ المكتب الأوروبي للبراءات، لدى عرضه الوثيقة، الاجتماع بأن 35 طلبا كانت جزءا من المشروع التجريبي دخلت بالفعل المرحلة الإقليمية في المكتب الأوروبي للبراءات. وبالإضافة إلى النتائج التي تحققت خلال المرحلة الوطنية للطلبات في المشروع التجريبي، ستشمل مرحلة التقييم التي بدأت في 1 يوليو 2020 إجراء دراسة استقصائية للمودعين الذين شاركوا في المشروع التجريبي. وأيدت بعض المكاتب المشاركة في المشروع التجريبي الحاجة إلى تمديد مرحلة التقييم لمدة سنة إضافية واحدة على الأقل، أي حتى 1 يونيو 2022.

66. وردا على استفسار من إحدى الإدارات الدولية، أوضح المكتب الأوروبي للبراءات أنه بالنسبة للطلبات الواردة في المشروع التجريبي التي لم تودع باللغة الإنكليزية، سيطلب من مودع الطلب تقديم ترجمة بالإنكليزية، وستقدم إدارة البحث الدولي تقرير البحث الدولي المؤقت والرأي المكتوب بلغة الطلب وباللغة الإنكليزية، مع إطلاع الفاحصين في الإدارات الأخرى على هذا التقرير. وسيقوم الفاحص في إدارة البحث الدولي بإعداد تقرير البحث الدولي النهائي والرأي المكتوب بلغة الإيداع، وستتاح مساهمات النظراء باللغة الإنكليزية على ركن البراءات.

67. وأوضح المكتب الأوروبي للبراءات أن مرحلة التقييم في المشروع التجريبي ستحتاج إلى النظر في الرسوم التي ستدفعها الإدارات في حال وضع نموذج للبحث والفحص التعاونيين على أساس أكثر استدامة. وعلى الرغم من أن الرسم سيكون أعلى من رسم بحث دولي واحد، فقد يستفيد مودع الطلب من تخفيضات أخرى في رسوم البحث التي تفرضها المكاتب المعينة في المرحلة الوطنية. وقدم المكتب الأوروبي للبراءات أيضا تفاصيل عن المقاييس التي ستستخدم لتقييم الطلبات التي أدرجت في المشروع الرائد مثل تلك المتعلقة بالاستشهادات التي يعثر عليها فاحصو البراءات الرئيسيون في إدارات البحث الدولي وخلال المرحلة الوطنية والوقت اللازم لتقديم مساهمات النظراء ومعالجة هذه المساهمات من قبل الفاحص الرئيسي وما إلى ذلك

68. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/27/13.

فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

(ألف) تقرير مرحلي

69. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/11.

70. واستعرض المكتب الأوروبي للبراءات التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يخص الأهداف ألف إلى جيم. وذكر أن الأعمال المتعلقة بالهدف ألف (حصر الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات) قد استكمل وفي انتظار النشر من قبل المكتب الدولي. وأحرز تقدم كبير بشأن الهدفين باء (المعايير والمقاييس لإدراج مجموعات البراءات الوطنية في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات) وجيم (المكونات الببليوغرافية والنصية لبيانات البراءات التي ينبغي إدراجها في جزء مجموعات البراءات في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات). وتتعلق القضايا الرئيسية العالقة بإدراج نماذج المنفعة في الحد الأدنى من الوثائق ومدى تطبيق شروط البيانات المفصلة على الوثائق الموجودة وكذلك على الوثائق المنشورة حديثا في المجموعات الوطنية. وقد تم تمديد الموعد النهائي لتقديم التعليقات على أحدث المقترحات ولتلخيص وضع المجموعات الوطنية حتى 29 فبراير 2020. ويعتزم المكتب الأوروبي للبراءات تلخيص الردود وإعداد الوثائق من أجل اجتماع عملي آخر لفرقة العمل، قد يعقد في ميونيخ يومي 28 و29 أبريل 2020، رهن التأكيد. وستسعى فرقة العمل إلى وضع اقتراحات لعرضها على الاجتماع وعلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات، بغية التوصية بأن توافق جمعية معاهدة البراءات على التعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات في عام 2022، كي تدخل حيز النفاذ قبل بدء العمل على الجولة المقبلة لإعادة تعيين الإدارات الدولية في عام 2026.

71. وشكرت الإدارات المكتب الأوروبي للبراءات وفرقة العمل على العمل المنجز ووافقت عموما على الأهداف المشار إليها. وكان العمل مهما لتعزيز جودة البحث الدولي. وكان الاجتماع الفعلي لفرقة العمل مفيدا وسمح بإحراز تقدم أكبر بكثير مما تحقق باستخدام المنتدى الإلكتروني فقط.

72. وأكدت عدة إدارات أنها لا تزال تتمسك بالشواغل التي ذكرت في فرقة العمل. وأبدت عدة إدارات قلقها من أن الاقتراحات قد تؤدي إلى صعوبات في حجم المجموعات الموجودة في الحد الأدنى من الوثائق وسهولة استخدامها؛ وستتطلب المزيد من النظر في مسائل مثل لغة ونسق وإدراج أفراد أسرة البراءات. وقد تؤثر مجموعة من الشروط التقنية البالغة الصعوبة على قدرة الإدارات الدولية على الاحتفاظ بمركزها إذا لم تكن قادرة على نشر الوثائق التي تفي بتلك المتطلبات. وسيكون من الضروري النظر بعناية في مدى الحاجة إلى تطبيق المتطلبات التقنية على الوثائق القديمة؛ وعلى سبيل المثال فإن منشورات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البراءات لما قبل عام 1976 موجودة كملفات صور، وسيكون تحويلها إلى نص كامل عالي الجودة عبئا قد لا يتناسب مع القيمة المضافة.

73. وينبغي النظر في مدى إمكانية إضافة الأجزاء الجديدة من الحد الأدنى للوثائق إلى أنظمة البحث القائمة الخاصة بالمكاتب ومدى ما ينطوي على ذلك من الاعتماد بقدر أكبر على مقدمي خدمات البحث التجاري. ومن الضروري أن تكون البيانات متاحة مجانا ولا تقتصر على مقدمي الخدمات التجاريين.

74. ورأت بعض الإدارات أن نماذج المنفعة تمثل مصدرا مهما للمعلومات التقنية التي ينبغي إدراجها في الحد الأدنى من الوثائق على نفس الأساس الذي تدرج به منشورات البراءات. وهناك أهمية خاصة لهذه المجموعات في النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالابتكار من بعض أنحاء العالم. ورأى آخرون أنها أقل فائدة وينبغي أن تخضع لشروط مختلفة، أو أن تدرج كإضافة يوصى بها، ولكنها غير مطلوبة.

75. وأحاط الاجتماع علما بالتقرير عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل وأوصى بمواصلة العمل على النحو المقترح، بما في ذلك عقد اجتماع فعلي لفرقة العمل على النحو المقترح في الفقرة 70 أعلاه.

(باء) تقرير مرحلي عن الهدف دال

76. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/12.

77. واستعرض مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بشأن الهدف دال (معايير الاستعراض والإضافة والمحافظة بشأن وثائق غير البراءات وحالة التقنية الصناعية السابقة القائمة على المعارف التقليدية). يرد سوى عدد محدود من الردود على آخر استبيان، ولكن يبدو أن بعض الآراء المشتركة تظهر فيما يتعلق بممارسات الاشتراك والموضوع والجودة والموثوقية والحفاظ على قائمة. وسيسعى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى تحليل الردود بمزيد من الدقة وتقديم اقتراحات جديدة للمراجعة في الاجتماع الفعلي لفرقة العمل المشار إليها في الفقرتين 70 و75 أعلاه. وقال إن الهدف من ذلك هو إعداد مشروع منقح في صيف عام 2020 للتعليق عليه في النصف الثاني من العام، بهدف تقديم اقتراحات ملموسة إلى الاجتماع في عام 2021. وإذا وافق الاجتماع على المعايير الجديدة، ستنتقل فرقة العمل بعد ذلك إلى تقييم مصادر الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات وفقا للمعايير الجديدة.

78. وأقرت الإدارات بأهمية الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات وضمان أن تعكس مجموعة الحد الأدنى من الوثائق مصادر الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات التي يرجح أن تكون ذات أهمية قصوى. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تأمل في أن تتمكن من تقديم تحليل لعدد الاستشهادات من مصادر مختلفة للأدبيات غير المتعلقة بالبراءات الواردة في تقارير البحث التي تعدها على مدى السنوات العشر الماضية، وأن تكون قادرة على تقديم تقرير عن هذا الموضوع بحلول منتصف مارس للمساعدة في إثراء المناقشات. وأشارت إدارة أخرى إلى أنها غير قادرة على تحديد ما تم الاستشهاد به، ولكنها قد تكون قادرة على تقديم معلومات عن الوثائق المطلوبة لكي ينظر فيها الفاحصون من مصادر غير مفتوحة. وذكرت إدارة أخرى أن تقديم تقرير عن الاستخدام سيتطلب قدرا كبيرا من الوقت والتكلفة. ولذلك ينبغي النظر بعناية لضمان ألا يؤدي ذلك إلى فرض عبء كبير.

79. 186. ورأت إحدى الإدارات أن اختيار سندات الإدراج في الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات ينبغي أن يستند إلى إحصاءات الاستخدام في كل مجال من مجالات التكنولوجيا، وذكرت أن الإدارة مستعدة لتقاسم هذه البيانات فيما يتعلق بالتقارير التي تعدها. وأعربت تلك الإدارة عن قلقها من أن تحديد معايير إدراج أدبيات خلاف البراءات التي لا تخضع لسيطرة الإدارات الدولية أو المكتب الدولي لن يكون حلا فعالا. وأشارت الإدارة إلى أن الاتفاقات التي أبرمتها مع ناشري أدبيات خلاف البراءات تضمنت شروطا تسمح للناشر بإنهاء النفاذ في أي وقت خلال فترة الاشتراك بإشعار مسبق. وبما أن الناشرين غير ملزمين بتقديم الخدمات نفسها بالأسعار ذاتها للإدارات، فقد اقترحت الإدارة

إبرام اتفاقات نفاذ معيارية للعناوين المدرجة في قائمة أدبيات خلاف البراءات. واقترحت أيضا إمكانية التنبؤ بسعر كل عنوان تماشيا مع حجم المكتب.

80. وذكر المكتب الهندي للبراءات أنه فيما يخص المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية الهندية، وحسبما أقر في الاجتماع الفعلي الأول لفرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات التي عقدت في مايو 2019، ستتاح قائمة العناوين المدرجة في المكتبة المذكورة على الموقع الإلكتروني للمكتبة، وقد تشاطر مكتب البراءات الهندي رابط الموقع على صفحة الويكي الخاصة بفرقة العمل. ورأى المكتب أن أغراض إنشاء قواعد البيانات المذكورة تختلف عن أغراض المجلات العلمية الأخرى التي يقوم بها الناشرون التجاريون، وبالتالي ينبغي أن تكون الأسئلة المطروحة للنظر فيها لإدراجها في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات مختلفة تبعا لذلك. وذكر المكتب الهندي للبراءات أنه يعتزم مواصلة مناقشة الموضوع في صفحة ويكي الخاصة بفرقة العمل في الأشهر المقبلة.

81. وأحاط الاجتماع علما بالتقرير عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل وأوصى بمواصلة العمل على النحو المقترح، بما في ذلك مناقشة أثناء الاجتماع الفعلي لفرقة العمل المشار إليه في الفقرة 75 أعلاه.

معيار عرض قوائم التسلسل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

التقرير المرحلي لفرقة العمل

82. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/9.

83. وعرض المكتب الأوروبي للبراءات التقرير المرحلي، مشيرا إلى إحراز كثير من التقدم، رغم أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. وقد طلب إلى المكاتب الوطنية في التعميم C. CWS 128 أن تقدم معلومات بشأن خرائط طريق تنفيذ أنظمة تكنولوجيا الاتصالات. وسيكون من الضروري تحديد ما إذا كانت تطورات إضافية قد تؤثر على تلك الخرائط، وإن كان الأمر كذلك، تحديد ما إذا كان من الممكن الوفاء بالتاريخ المستهدف لتنفيذ معيار الويبو ST.26 بالنسبة للطلبات والطلبات الدولية المودعة في 1 يناير 2022 أو بعده.

84. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/27/9.

تنفيذ معيار الويبو ST.26

85. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/27/8.

86. وأشار المكتب الدولي إلى أنه سيقدم مشروع القواعد والتعليمات الإدارية لمناقشته في الفريق العامل لمعاهدة البراءات. ومن أجل الوفاء بالموعد النهائي المقترح لتنفيذ معيار الويبو ST.26 بشأن الطلبات الدولية المودعة في 1 يناير 2022 أو بعده، سيكون من الضروري أن توافق جمعية معاهدة البراءات على التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات في دورتها التي ستعقد في سبتمبر 2020. وسيلزم أيضا الاتفاق على الجوانب الرئيسية لإدخال تعديلات على التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات قبل ذلك الوقت، رغم أن الصياغة المفصلة ستظل ممكنة. وقال إن المسألة الرئيسية للاتفاق تتعلق بلغة النص الحر. وقال إن من المفهوم أن التوصل إلى اتفاق يتطلب وضع اقتراح يتيح للمودعين الذين

يستخدمون لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية أن يعاملوا بفعالية تساوي تلك المقدمة لمودعي الطلبات باللغة الإنكليزية. وقدم المكتب الدولي اقتراحا بشأن "ملف لغة" يسمح بتقديم نص حر بلغات لا تكون مكتوبة باستخدام حروف تقتصر على الحروف اللاتينية الأساسية المحددة في معيار الويبو ST.26. وهناك العديد من التفاصيل الأخرى التي يلزم وضعها فيما يتعلق بالحالات الخاصة، ولكن من المأمول ألا تتطلب هذه التفاصيل أي أحكام جديدة خاصة في القواعد أو التعليمات الإدارية.

87. وأشارت الإدارات إلى أهمية نسق قوائم التسلسل الجديدة وقد أحرز العديد منها تقدما جيدا في التحضيرات القانونية والتقنية. وأشارت إحدى الإدارات إلى ضرورة التغلب على المشاكل التي تواجهها حاليا في قوائم التسلسل المودعة على الورق وفقا لمعيار الويبو ST.25.

88. وأشارت الإدارات إلى أن بإمكانها، من حيث المبدأ، قبول ملفات اللغات إذا تغلبت على الشواغل القانونية والسياسية لجميع الدول المتعاقدة. ومع ذلك، لا بد من تأكيد مجموعة متنوعة من التفاصيل القانونية والتقنية. وعلاوة على ذلك، سيؤدي ما سبق إلى تغييرات كبيرة في المعايير المتوقعة للملفات التي يتعين تقديمها ومعالجتها كجزء من الطلب الدولي. وتعني التغييرات المدخلة على مواصفات نظام تكنولوجيا المعلومات أنه قد يصعب على بعض الإدارات الوفاء بالتاريخ المستهدف الحالي، رغم أن آخرين أشاروا إلى أنهم لا يتوقعون أي صعوبة، شريطة أن تدعم أداة WIPO Sequence والبرمجيات ذات الصلة التي يعدها المكتب الدولي المتطلبات المنقحة بفعالية.

89. وردا على تعليقات الإدارات، أكد المكتب الدولي أن اقتراحاته المفصلة توضح أن ترجمة النص الحر ستقدم من قبل المودع دائما لا من قبل المكاتب الوطنية أو المكتب الدولي. وبما أنه وفي بعض الحالات ستكون هناك نسختان لغويتان من النص الحر الموجود في الملف، فمن الممكن وجود تناقضات بسبب الترجمات غير الكاملة، ولكن هذه الاختلافات ليست بعيدة إلى حد كبير عن بعض احتمالات التناقضات القائمة، وأعرب عن اعتقاده بأن هذه الإمكانية يمكن حلها على أساس كل حالة على حدة ولا ينبغي أن تكون موضوع قواعد محددة. وسيوضح أيضا أن ملف اللغة سيكون جزءا من الوصف مثل أي ملف آخر. وبالتالي، لن يكون جزءا من الطلب كما تم إيداعه إلا إذا كان موجودا وقت الإيداع الدولي. ولا يسمح بتقديم ملفات اللغات في مرحلة لاحقة إلا في إطار الترجمة أو التصحيح أو التعديل، إذ ستخضع لقواعد مماثلة تماما لتلك التي تخص متن الطلب الرئيسي.

90. وردا على اقتراح بأن يكون الترتيب البديل هو تخفيف الشروط المتعلقة بالحروف المسموح بها في النص الحر، أكد المكتب الدولي أنه حل ممكن، ولكنه سيتطلب تغييرا أساسيا في معيار الويبو ST.26 ويمكن أن يؤثر أيضا في الجداول الزمنية للتطورات القانونية والتكنولوجية. وأضاف أن القرار بشأن سبل المضي قدما هو بيد الدول الأعضاء، لا سيما في سياق اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير)، ولكن هناك حاجة لقرار سريع إذا رغبت الدول في الالتزام بالجدول الزمني الحالي. واقترح المكتب الدولي مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل التابعة للجنة المعايير، ولكن مع ضمان تعزيز فرقة العمل بالخبراء اللازمين بغية التأكد من استيفاء أي اقتراح لمتطلبات الدول الأعضاء، وإمكانية الاعتماد على الدعم الرفيع المستوى لضمان التوصل إلى اتفاق متسق في جميع الهيئات المعنية، بما في ذلك لجنة المعايير والفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات والجمعية.

91. وأحاطت الإدارات علما بتباين المواقف بشأن مدى ضرورة تطبيق المعيار الجديد على جميع الطلبات المودعة في 1 يناير 2022 أو بعده، أو بشأن وجود بعض الاستثناءات، كما في حالة الطلبات الفرعية. واعتبرت الإدارات عموما أن من

المستحسن معالجة حالات خاصة أخرى، مثل قوائم التسلسل التي تكون فيها الطلبات الورقية أو الأسماء المدرجة في القوائم كبيرة للغاية لتحميلها في سياق الأحكام العامة القائمة، بدلا من وضع أحكام خاصة تتعلق بقوائم التسلسل.

92. وقد بدأت عدة إدارات اختبار أداة الويبو للتسلسل ووجدت أنها مرضية إلى حد الآن. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها ترجمت معيار الويبو ST.26 إلى لغتها الوطنية. ونظمت عدة اجتماعات مع المستخدمين المهتمين لشرح الترتيبات الجديدة.

93. وأوصى الاجتماع بأن يتشاور المكتب الدولي مع فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل بشأن الخيارات التقنية التي ستستخدم في النص الحر المعتمد على اللغة، وأن تكفل الإدارات تعزيز الوفود في تلك الهيئة بعدد كاف من الخبراء لتقييم جميع القضايا القانونية والتقنية المعنية، وأنه ينبغي التماس دعم عالي المستوى لاتباع نهج متسقة في جميع الهيئات المعنية. وينبغي للمكتب الدولي أن يأخذ نتائج هذه المناقشات في الحسبان عند تقديم اقتراح إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات في دورته المقبلة.

العمل المقبل

94. رحب الاجتماع بالعروض المقدمة من إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (CNIPA) والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (Rospatent) لاستضافة دورة مقبلة للاجتماع. ويتوقع أن تتولى إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية استضافة الدورة في عام 2021، مع استضافة الدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية لدورة عام 2022. ويتوقع عقد الدورة المقبلة في الفصل الأول من عام 2021، مباشرة بعد اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/27/16 الذي يحتوي على قائمة بالمشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني (للوثيقة
(PCT/MIA/27/16)]

المرفق الثاني (للوثيقة PCT/MIA/27/16)

الاجتماع الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، الاجتماع العاشر غير الرسمي في غاتينو، من 3 إلى 5 فبراير 2020

ملخص الرئيس

المقدمة

1. رحّب السيد بول تومسون، نائب الوزير المساعد لشؤون الابتكار والعلوم والتنمية الاقتصادية في كندا، والسيدة جوهرا بيليسلي، الرئيسة التنفيذية للمكتب الكندي للملكية الفكرية، بالمشاركين وقدما لمحة عامة عن استراتيجية كندا للملكية الفكرية التي أطلقت في اليوم العالمي للملكية الفكرية العالمي 2018، وتحدثا عن أهمية معاهدة البراءات وغيرها من معاهدات الويبو في الاستراتيجية التجارية الكندية للمكتب الكندي للملكية الفكرية للفترة 2017-2022.

2. وترأس الدورة السيد سكوت فيار، مدير شعبة سياسة البراءات والشؤون الدولية في المكتب الكندي للملكية الفكرية.

1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة وفقاً للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

(ب) عروض بشأن أنظمة إدارة الجودة والممارسات القائمة على المخاطر في الإدارات الدولية

3. اتفقت الإدارات على أن نظام الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة مفيدٌ، وأعربت عن تقديرها للملخص الذي قدمه المكتب الدولي. وأعربت إحدى الإدارات عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن خدمة مكتب الفلبين للملكية الفكرية (IPOPHL) بشأن إرسال المراسلات إلى الزبائن عبر الإنترنت بطريقة موثوقة وآمنة وسريعة. وبالإضافة إلى تقارير أنظمة إدارة الجودة في الإدارات الأخرى، وجد الفريق الفرعي العروض[2] التي قدمها المكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل (PRH) ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (SPTO) والمعهد الوطني البرازيلي للملكية الفكرية (INPI-Br)) بشأن نظام إدارة الجودة والممارسات القائمة على المخاطر، وعرض المكتب الكندي للملكية الفكرية (CIPO) عن قمّة جودة البراءات التي عقدت في فبراير 2019، عروضاً مفيدة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للممارسات المتبعة في أنظمة إدارة الجودة.

[2] https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=468722, https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=468867, https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=468721, https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=468671.

4. وعقب استفسار بشأن استخدام المكتب للمقاييس الخاصة بنسب النشر A1/A2 بالإضافة إلى الامتثال للمهلة المنصوص عليها في القاعدة 42، أشار المكتب الدولي إلى أنه بدأ تقديم معلومات عن منشورات A1/A2 بطلب من إدارة أخرى. وقال إنها توفر مقياسا مهما للخدمة المقدمة إلى عامة الجمهور الذي يرغب في أن يستطيع تقييم أهلية الحصول على البراءة عند قراءة المنشور الدولي لأول مرة. ويمكن أن تستند المقاييس إلى أي شيء مفيد يمكن تغييره في الأهداف التي حددتها القواعد إذا أمكن الاتفاق على مقاييس أنسب.

5. وردا على سؤال حول شكل إجراءات المكتب الأول بحسب نوع مودع الطلب، مثل حجم الشركة التي تتقدم بطلب للحصول على براءة، أوضح المكتب أنه يستخدم صياغة مختلفة لمودعي الطلبات من الأفراد غير الممثلين. وقدم المكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل تقريرا عن حلقة عمل عقدت مؤخرا بشأن تحسين قابلية قراءة العمل الأول للمكتب، وأعرب عن تقديره لمشاركة الممثلين المهنيين الذين كرسوا وقتهم لهذه العملية. وأكد المكتب الفنلندي أيضا أن عدد قرارات محكمة الاستئناف صغير بما يكفي ليستطيع تقديم تقارير عن كل تلك القرارات إلى فريق إدارته، وليس فقط بشأن القرارات التي تم فيها إلغاء قرار المكتب. ويتألف فريق تقييم الجودة من كبار الفاحصين في شعب الفحص، لا من فاحصين مخصصين تحديدا لتقييم الجودة.

6. وناقشت العروض المقدمة من المكتب الفنلندي ومكتب إسبانيا والمعهد الوطني في البرازيل تجارب إشراك الموظفين في إدارة المخاطر. وذكرت أن ذلك كان صعبا في البداية، ولكن كان من المهم بالنسبة للموظفين أن يحددوا المخاطر في عملهم ليشيروا إليها في سياسة المخاطر على نطاق المكتب. ومن خلال إدراج المخاطر على مستوى العمليات وتقييم مستويات المخاطر بطريقة يمكن أن يفهمها الموظفون، سيتمكن الموظفون من تحديد الفرص المتاحة لتحسين العمليات، مع الإشارة إلى العلاقة بين المخاطر والفرص. وتساعد أنشطة التدريب التفاعلية مثل حلقات العمل وإبلاغ الموظفين عن سياسة المخاطر على إدراك قيمة ممارسات إدارة المخاطر في منظمة ما.

7. وأوضح المعهد الوطني في البرازيل أن عمليات المراجعة الداخلية تجرى مرة في السنة عادة. ويحدد مراجع الحسابات الخارجي وتيرة المراجعة الخارجية للحسابات، ولكنها تجرى وسطيا مرة كل ثلاث سنوات.

8. وردا على العرض المتعلق بقمة جودة البراءات، أفاد أحد المكاتب بأنه يجري عملية لتحديد الجودة. وعلى غرار المكتب الكندي، وافق على أهمية "الاتساق" مع تعريف كلمة "إمكانية التنبؤ" من خلال مداولاته.

9. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) مواصلة الإبلاغ عن نظام إدارة الجودة الحالي باستخدام آلية الإبلاغ الحالية، مع الإشارة إلى الاختلافات عن التقرير السابق وإدراج هذه الاختلافات في ملخص إلى جانب الأمور الأخرى التي يُحتمل أن تكون محل اهتمام ضمن مقدمة التقرير؛

(ب) قيام الإدارات الأخرى بتقديم لمحات عامة عن نظام إدارة الجودة بها إلى الاجتماعات المقبلة للفريق الفرعي.

(جيم) المخططات البيانية للعمليات في أنظمة إدارة الجودة

10. وذكرت نحو 10 إدارات أنها تستخدم المخططات البيانية للعمليات في تقاريرها السنوية عن الجودة. ونشر العديد منها مؤخرا مخططات بيانية جديدة أو محدثة على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي، وأعربت إدارات أخرى عن أملها في تبادل المخططات البيانية قريبا. وقد تبين أن المخططات مفيدة لفهم العمليات التي أشار إليها الغير في تقارير الجودة، فضلا عن الإدارات التي أعدتها.

11. وأعربت إحدى الإدارات عن اهتمامها بالبرنامج الحاسوبي الذي تستخدمه الإدارات الأخرى لإعداد المخططات البيانية للعمليات.

12. وأوصى الفريق الفرعي بأن تواصل الإدارات عرض مخططات العملية على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي واستخدامها في تقارير الجودة السنوية حسب الاقتضاء. ويمكن استخدام المنتدى أيضا لتقديم المعلومات المتعلقة بإنشاء المخططات، بما في ذلك البرنامج الحاسوبي المستخدم لهذا الغرض.

(دال) تعقيبات مُستقاة من الاستعراض المزدوج لأنظمة إدارة الجودة بالإدارات الدولية

13. وأشارت الإدارات التي شاركت في الاستعراض المزدوج إلى أنها وجدت العملية مفيدة وأوصت الآخرين بالمشاركة في المستقبل. وأوضحت المناقشة غير الرسمية للتقارير مختلف تفاصيل تقارير الإدارات الأخرى، وحددت أوجه التشابه والاختلاف في العمليات التي قد يصعب التحقق منها لولا ذلك، نظرا للتباين في استخدام المصطلحات. وأشارت عدة إدارات إلى أن المناقشات كشفت عن أفكار يمكن استخدامها لإدخال تحسينات على الأنظمة الخاصة بها. وكانت الممارسات القائمة على المخاطر ذات أهمية خاصة بالنسبة للعديد من الإدارات. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تلقت أسئلة مسبقا من الإدارة الشريكة لها، مما ساعد في التحضير للمناقشات.

14. وأحاط الفريق الفرعي علماً بالتعقيبات الواردة من عملية الاستعراض المزدوج، وأوصى الإدارات المعنيَّة بإجراء استعراضات مزدوجة مرة أخرى لتقارير أنظمة إدارة الجودة في الاجتماع القادم. وأفاد أن المكتب الدولي سيدعو الإدارات إلى المشاركة من خلال التعميم الذي يلتمس فيه تقديم تقارير عن أنظمة إدارة الجودة مع تحديد موعد نهائي يسمح للإدارات المشاركة بأن تتصل بالإدارة التي ستقوم باستعراضها وتطرح عليها الأسئلة.

2. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) دراسة استقصائية بشأن استراتيجيات البحث

15. رحبت الإدارات باقتراح لإجراء دراسة استقصائية بشأن استراتيجيات البحث سعيا للحصول على معلومات موضوعية عن أنواع مستخدمي استراتيجيات البحث وشكل ومضمون المعلومات التي يرونها مهمة. ونص الاقتراح على إجراء دراستين استقصائيتين. وستوجه دراسة استقصائية أولى إلى المكاتب (المكاتب المعينة والإدارات الدولية) ويتولى إدارتها مباشرة المكتب الدولي. ومن المتوقع أن يقدم كل مكتب ردا واحدا، ولكن مع التمييز بين احتياجات وشواغل مختلف فئات المستخدمين داخل المكتب إن لزم الأمر. وقد تتيح دراسة استقصائية "ذكية" قائمة على الإنترنت بعرض نفس السؤال

مرات متعددة، مما يسمح للمجيب بإدخال رد مختلف حسب المتطلبات المختلفة لمختلف فئات المستخدمين. وستطرح العديد من الأسئلة قدر الإمكان بطريقة محايدة من حيث اللغة (نعم/لا أو تصنيفات) للمساعدة في التحليل، خاصة إذا أتيحت الدراسة بلغات متعددة. وسوف تكون الدراسة الاستقصائية الثانية في شكل نموذج يمكن للمكاتب المهتمة استخدامه كأساس للمشاورات مع مجموعات المستخدمين المحليين وإعادة النتائج إلى المكتب الدولي.

16. ورغم الموافقة من حيث المبدأ على أن هذه الدراسة الاستقصائية مرغوبة، اقترح إدخال تحسينات مختلفة على وضوح الأسئلة ونطاقها. فعلى سبيل المثال، قد تكون الملاحظات التوضيحية عن الغرض من الدراسة الاستقصائية والمعلومات المطلوبة وأمثلة عن نوع استراتيجيات البحث التي تتيحها الإدارات حاليا في ركن البراءات وتعريف "استراتيجية البحث"، ذات فائدة. ويمكن للمكاتب الخبيرة في عمليات البحث بمساعدة الذكاء الاصطناعي أن تضيف معلومات عن كيفية تأثير ذلك على إعداد تقارير استراتيجيات البحث. وقد تسعى المكاتب لتحديد عدد المرات التي يصل فيها الفاحصون فعلياً إلى استراتيجيات البحث المتوفرة حالياً. وقد يكون من المفيد أيضاً الحصول على مزيد من المعلومات عما قد يجده المستخدمون مفيداً فيما يتعلق بعمليات البحث بلغات أخرى غير الإنكليزية. ولأغراض إجراء استبيان للمستخدمين، ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للفئات القياسية التي سيتم تقديمها. ويمكن أيضاً طرح سؤال بشأن تجربة المستخدم في البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة وقواعد البيانات التي كان على دراية بها. وإضافة إلى المحتوى، فإن إجراءات تنفيذ الاستبيان ضرورية لتقليل العبء على المستخدمين. وقد تكون تعليقات النص الحر أسهل من التعامل مع استبيان "ذكي" يطرح نفس السؤال بشأن السياقات المختلفة لنفس الجواب.

17. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) ينبغي للإدارات أن تنشر جميع تعليقاتها على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي بحلول 21 فبراير 2020 كأساس لمزيد من المناقشة لمحتوى الاستبيانات ومنهجيتها؛

(ب) وينبغي لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية نشر نسخة منقحة من الاستبيانات مع مراعاة تلك التعليقات بحلول منتصف أبريل 2020.

(باء) البنود الموحدة

18. دعمت الإدارات استخدام البنود الموحدة في منتجات العمل الدولية، مما سيساعد في تنسيق الممارسات وتحسين اتساق العمل. ولكن، وبالنظر إلى العمل الجاري بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن التسبيب لتفسير انعدام وحدة الاختراع، وافق الفريق الفرعي على تأجيل مناقشة تطوير البنود الموحدة في هذا المجال. وأشارت بعض الإدارات إلى أنها استخدمت بنوداً موحدة خاصة بها، على غرار تلك التي وضعها الفريق الفرعي؛ وقد شاركت إحدى هذه الإدارات بنودها على المنتدى الإلكتروني. وشجعت إحدى الإدارات بقوة تقاسم مثل هذه البنود الموحدة الخاصة بكل إدارة. وتم التأكيد على أن أية بنود لا ينبغي أن تكون أداة قائمة بذاتها، بل ينبغي أن تسمح للفاحص بتقديم شرح إضافي. واقترحت إحدى الإدارات التي تتعامل بانتظام مع حالات لمودعين ليسوا على دراية بنظام البراءات، أن من الممكن تطوير البنود لشرح المتطلبات الأساسية للحصول على براءة كالحاجة إلى تعريف الاختراع والكشف عنه بطريقة كافية. وأشار المكتب الكندي إلى أن لديه أولويات

أخرى، ولن يتمكن من مواصلة قيادة المناقشات بشأن هذا الموضوع، وبالتالي سأل عما إذا كانت أي إدارة أخرى مهتمة بالقيام بهذا الدور.

19. وأقرّ المكتب الدولي بأهمية إعداد بنود موحّدة بشأن انعدام وحدة الاختراع في وقت لاحق. ورغم أن التوقيت غير مناسب لوضع بنود جديدة، يظل من المفيد تقاسم البنود للمعلومات، بما في ذلك البنود الخاصة بالتعامل مع المستخدمين عديمي الخبرة بنظام البراءات. ويمكن النظر في مزيد من أعمال التنمية المشتركة في وقت لاحق. وفي الوقت نفسه، سيواصل المكتب الدولي العمل على تحسين إمكانية الوصول إلى البنود الموحدة الحالية، وكذلك الأنظمة التي تسمح باستخدامها في الآراء المكتوبة الناتجة عن استخدام نظام ePCT.

20. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) ينبغي دعوة الإدارات إلى تقاسم البنود التي تستخدمها لشرح المفاهيم للمستخدمين عديمي الخبرة بنظام البراءات، وأن تواصل تبادل البنود الأخرى التي تستخدمها في تقاريرها ما لم تكن قد فعلت؛

(ب) وينبغي أن يواصل المكتب الدولي تحسين الواجهة البينية في نظام ePCT لإدراج البنود في الآراء المكتوبة ولعرض البنود.

(جيم) منتدى مناقشة الممارسات

21. رحبت السلطات بتوفير منتدى لمناقشة القضايا غير الاعتيادية التي تواجهها الإدارات. ويمكن أن تكون المناقشات مفيدة حتى للإدارات التي لا تساهم ويمكن أن يشكل الأرشيف سجلاً مفيدًا. واعتبر المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي آمناً بما يكفي لهذا الغرض، مع الإشارة إلى أن تفاصيل هوية الحالات ستحجب قبل مشاركتها مع الإدارات الأخرى.

22. وأوصى الفريق الفرعي بأن يحافظ المكتب الدولي على منتدى المناقشة الذي تم إنشاؤه. وينبغي أن يوفر المكتب الدولي على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي قائمة محدثة بالمستخدمين من كل إدارة تستطيع النفاذ للمنتدى، وأن ينظر في إمكانية إجراء تعديلات تبرز أن النشر في منتدى مناقشة الممارسات قد يكون أكثر إلحاحًا من النشر المعتاد على المنتدى بشكل عام.

3. خصائص تقارير البحث الدولية

23. أكدت الادارات بأنها تجد دائمًا أن التقارير المتعلقة بخصائص تقارير البحث الدولية مفيدة كأداة للتأمل الذاتي بما في ذلك تحديد التغييرات الهامة في الاتجاهات أو الاختلافات عن القاعدة، وفي هذه الحالة قد يكون التحقيق في الأسباب مناسبا. ولوحظ اختلاف معين في النسب المئوية للاستشهادات في الفئتين P وX. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن المزيد من التوضيح قد يسهل تعريف بعض الخصائص، ويمكن تناول ذلك في المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي.

24. وكما نوقش في الجلسات السابقة، ستكون المعلومات المتعلقة بخصائص أخرى مفيدة إن توافرت بيانات دقيقة. ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بوحدة الاختراع وعمليات المرحلة الوطنية. ويمكن النظر في النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن اقتباساً واحداً على الأقل من البراءات بلغة غير لغة الطلب الدولي. وقد تكون الآراء البديلة للبيانات التي تم توفيرها لبعض

الخصائص، خاصة فيما يتعلق بالأعطال التكنولوجية، مفيدة لمجموعة واسعة من الخصائص. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون البيانات الخام بتنسيق يسهّل معالجتها، إضافة إلى أداة تفاعلية لإنتاج التقارير، مفيدة. ومع ذلك، تم الاتفاق على أن الاستثمار الكبير في العمليات الجديدة لإعداد التقارير ليس له ما يبرره حتى تتوافر البيانات لدعم التحسين الموضوعي للمعلومات المعروضة حالياً في التقارير.

25. وأوصى الفريق الفرعي بأن يواصل المكتب الدولي إصدار التقارير بالصيغة الحالية، بانتظار التحسينات في جودة البيانات و/أو حسن توقيتها و/أو نطاقها لتبرير أعمال التطوير الجديدة.

4. مقاييس معاهدة التعاون بشأن البراءات

26. أشارت عدة إدارات إلى أنها ترى أن المقاييس التي يقدمها المكتب الدولي مفيدة، بما في ذلك التقارير المتاحة من نظام ePCT. وقد يكون ذلك إما باستخدام مباشر أو كاختبار مشترك مقارن بالتقارير التي أنتجت بواسطة الأنظمة الخاصة للإدارة، إذ قد تبرز الاختلافات وجود مشاكل في الاتصال أو في اتساق البيانات. وأعربت الإدارات عن سرورها لملاحظة التدابير المتخذة لتحسين جودة البيانات وإزالة التأخير بين إحالة التقارير إلى المكتب الدولي وإبراز استكمالها في التقارير.

27. واعتبرت بعض السلطات أن الاستخدام المنخفض قد يعزى في جزء منه إلى نقص المعرفة بالخدمات المتاحة، أو نقص الموظفين والوقت لاستخدامها بشكل فعال. وقد ينظر المكتب الدولي في اتخاذ إجراءات لتعزيز الوعي بالخدمات المختلفة. وقد تكون معلومات "الإرسال" القادمة مفيدة للغاية.

28. وجرى اقتراح مجموعة متنوعة من التحسينات على تقارير نظام ePCT، بما في ذلك الحقول الجديدة في جداول البيانات لتفصيل الطلبات الدولية ذات إجراء معين يقع في فترات زمنية مختلفة مقارنة بالمهل الزمنية، بالإضافة إلى التقارير الجديدة المحتملة. ودعا المكتب الدولي الإدارات الدولية لإرسال المزيد من هذه الاقتراحات في أي وقت. وخص بالذكر الاقتراحات بشأن عرض المقاييس لأنها ستتيح تحقيق فهم سريع ودقيق للمعلومات المقدمة.

29. وأحاط الفريق الفرعي علما بدعوة المكتب الدولي لتقديم تعليقات بشأن الخدمات الجديدة القائمة أو المحتملة ذات الصلة بالمقاييس في أي وقت.

5. وحدة الاختراع

(ألف) المرحلة الأولى

30. وأشار مكتب أستراليا للملكية الفكرية إلى التعديلات المقترحة على المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة البراءات، والتي كانت موضوع التعميم C. PCT 1573. وقد أدخلت تعديلات على الاقتراحات لمعالجة قضايا الصياغة التي حددتها المكاتب ومجموعات المستخدمين. وستدرس المقترحات التي تضمنت قضايا جديدة رئيسية في المرحلة الثانية من التعديلات.

31. وشكرت الإدارات مكتب أستراليا للملكية الفكرية على العمل الذي بذله في قيادة تطوير أمثلة جديدة لوحدة الاختراع على مدار عدة سنوات. ورأت أن الأمثلة المقدمة إلى الفريق الفرعي أصبحت الآن مقبولة بشرط حذف النص المكرر الذي أثير أثناء المناقشة أو أي تصحيحات مطبعية أو تحسينات تحريرية.

32. وأوصى الفريق الفرعي بأن يقوم المكتب الدولي بدمج التعديلات المقترحة مع التصحيحات المذكورة أعلاه في النسخة التالية من المبادئ التوجيهية، المتوقع أن تدخل حيز النفاذ في 1 يوليو 2020.

(باء) المرحلة الثانية

33. أشار مكتب أستراليا للملكية الفكرية إلى اقتراحات لتضمين إرشادات وأمثلة حول الحد الأدنى لمنهجية التفكير لتحديد وحدة الاختراع التي جرى تطويرها أثناء عمل المكاتب الخمسة، والاقتراح المقدم من الدائرة الفيدرالية للملكية الفكرية (Rospatent) لشرح الوحدة في مطالبات التركيب الكيميائي، وتعليقات الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) الواردة استجابة للتعميم C. PCT 1573 المرسل في 7 أكتوبر 2019. ودعا مكتب أستراليا الإدارات الأخرى إلى إبداء تعليقاتها بشأن إمكانية دمج أي من هذه الاقتراحات في التعديلات المتفق عليها في المرحلة الأولى، أم أنها ينبغي أن تكون جزءاً من مناقشات إضافية على صفحة الويكي. وستتطلب أي مقترحات في المجموعة السابقة التشاور من خلال نشرة معاهدة البراءات بعد الاجتماع بوقت قصير.

34. وقدم المكتب الأوروبي للبراءات منهجية الحد الأدنى للمنطق، التي تضمنت تحديد المسألة المشتركة بين الاختراعات، موضحا سبب عدم قدرة هذه المسألة على تقديم مفهوم ابتكاري عام واحد قائم على نفس الميزات التقنية الخاصة أو المقابلة، وكذلك، ما لم يكن واضحاً، أسباب عدم وجود علاقة تقنية بين المسائل التقنية المشتركة. وعرض المكتب الأوروبي للبراءات مثالين لاستخدام حجج الحد الأدنى للمنطق، ودعا الإدارات الأخرى لتقديم حالات مماثلة باستخدام هذه الحجج. وأشار إلى أنه منفتح أيضاً على اعتماد التوجيه بشأن الحد الأدنى للمنطق في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، مع تعديلات المرحلة الأولى والنظر في الأمثلة في مرحلة لاحقة.

35. وقدمت الدائرة الفيدرالية للملكية الفكرية (Rospatent) مثالًا آخر لشرح كيفية انطباق انعدام وحدة الاختراع في مطالبات التركيبات الكيميائية، إذا كانت بعض المواد مكونات نشطة وبعضها الآخر مواد مضافة أو حاملات.

36. وفي حين أيد الفريق الفرعي بشكل عام إضافة إرشادات بشأن منهجية الحد الأدنى للمنطق في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، اعتبرت الإدارات أن الأمثلة المقترحة لاستخدام الحد الأدنى للمنطق تتطلب المزيد من المناقشة قبل دمجها في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية المذكورة. وذكرت إحدى الإدارات أن الحد الأدنى من إرشادات المنطق المقترحة يتطلب أمثلة توضيحية ولا ينبغي إدراجه بمفرده. وفيما يتعلق بالمثال الجديد لمطالبات التركيبات الكيميائية، رأت بعض الإدارات أن المطالبات قد تتمتع بالوحدة بحد ذاتها نتيجة وجود نفس المكونين النشطين في كل من المطالبات. وبالتالي وافق الفريق الفرعي على مواصلة المناقشات بشأن هذه الأمثلة الإضافية من خلال صفحة الويكي، جنباً إلى جنب مع تعليقات الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية. وفي هذه المناقشات، ينبغي على الإدارات تقديم أية أمثلة أخرى عن استخدام الحد الأدنى للمنطق لتفسير انعدام وحدة الاختراع. وسيتشاور المكتب الدولي من خلال نشرة معاهدة البراءات بشأن أي تعديلات ظهر فيها توافق في الآراء في المناقشات.

37. وأوصى الفريق الفرعي بأن تنشر الإدارات أية أمثلة أخرى لشرح انعدام وحدة الاختراع باستخدام منهجية الحد الأدنى للمنطق بحلول نهاية مارس 2020، وأن تواصل الإدارات مناقشاتها على صفحة الويكي بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعديلات الإضافية للفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي للمكتب الدولي بغرض استكمال المشاورات مع الإدارات الدولية والمكاتب المعينة/المنتخبة ومجموعات المستخدمين قبل نهاية عام 2020.

6. أفكار أخرى لتحسين الجودة

38. لم تكن هناك توصيات أخرى بشأن مجالات عمل إضافية.

[نهاية المرفق والوثيقة]